ملخص للأحكام العامة للشركات

الأركان الموضوعية العامة — الأركان الموضوعية الخاصة — الأركان الشكلية — هنا تبدأ الشركة حياتها القانون حسب الغرض الذي أنشأت من أجلهُ

الأركان الموضوعية الموجودة في كل العقود، حسب المادة 416 ق.م وهي:

الرضا،

المحل،

السبب.

موجودة في عقد الشركة فقط وهي:

تعدد الشركاء، من 02 فما فوق إلا: شركة ذ م م يمكن أن تكون من شخص واحد وتسمى مؤسسة الشخص الوحيد، شركة المساهمة أكثر من 07، وشركة ذ م م أقل من 50

تقديم الحصص، وتكون نقدية، عينية، عمل عند الشركاء المتضامنون والشركاء في ش.ذ.م.م

نية المشاركة

هنا خروج عن القواعد العامة في العقود التجارية التي تعد عقودا رضائية، فعقد الشركة من العقود الشكلية.

وبالكتابة والشهر تكتسب الشركة الشخصية المعنوية

انقضاء الشركة

ويمكن تقسيم أسباب الانقضاء اما: إرادية وغير إرادية

أو اسباب الانقضاء العامة لكل الشركات، وأسباب الانقضاء الخاصة لبعض الشركات فقط.

نوع المسؤولية: شخصية وتضامنية لجميع الشركاء مهما كان نوع الشركة إلا إذا أخذت الشركة على عاتقها الالتزامات التي قام بها الشركاء في هذه الفترة عند تأسيسها في العقد التأسيس

نوع المسؤولية: على حسب نوع الشركة، فهي شخصية وتضامنية بالنسبة للشركاء المتضامنون في شركات الأشخاص والمسيرون في شركات الأموال، ومسؤولية محدودة للشركاء في شركات الأموال والموصون في شركات التوصية الالتزامات التي قام بها الشركاء في هذه الفترة عند تأسيسها في العقد التأسيس

القيد في السجل التجاري

التكوين القانوني لشركات الأشخاص بمجرد موافقة المتعاقدين على تأسيسها وعلى سائر البنود المدرجة في عقد التأسيس.

التكوين القانوني لشركات الأموال منذ استفاء إجراءات التأسيس التي نص عليها القانون.

يكون عقد الشركة باطلا بطلانا مطلقا إذا تخلف أحد الأركان الموضوعية العامة وهي الرضا والمحل والسبب

كما يبطل عقد الشركة إذا تخلف أحد الأركان الموضوعية الخاصة وهي ركن تعدد الشركاء وتقديم الحصص ونية الاشتراك وركن توزيع الأرباح والخسائر.

وعقد الشركة التجارية الباطل بطلانا مطلقا هو والعدم سواء فلا يمكن إجازته ولا يخضع للتقادم ويمكن لكل ذي مصلحة أن يثيره، بل وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها.

ويكون عقد الشركة التجارية باطلا بطلانا نسبيا أو قابلا للإبطال إذا كان أحد الشركاء ناقص الأهلية أو كانت إرادته معيبة بأحد عيوب الرضاء وهي الغلط والتدليس والإكراه والاستغلال.

البطلان من نوع خاص:

وهذا البطلان يتقرر إذا تخلف ركن الشكلية أي عدم كتابة عقد الشركة أو عدم القيد في السجل التجاري والنشر بالنسبة للشركات التجارية.

وسمي بطلانا من نوع خاص لأنه لا تتوفر فيه خصائص البطلان المطلق من جهة، كما لا تتوفر فيه خصائص البطلان النسبي من جهة أخرى، ولا هو بطلان مطلق وأساس ذلك أن المحكمة لا تستطيع إثارته من تلقاء نفسها، ولا هو بطلان نسبي وأساس ذلك أن الغير يستطيع التمسك به

فالبطلان من نوع الخاص ينتج عنه الشركة الفعلية أوجدها القضاء الفرنسي حماية للغير الذين تعامل معهم الشركاء في طور التأسيس، وأيدها الفقه الفرنسي وتبناها المشرع الجزائري في المادة 418 من ق.ت، ومفاذها أن البطلان اذا تخلف أحد الأركان الشكلية ينتج آثاره الى المستقبل ولا ينسحب إلى الماضي، أي أن التصرفات التي قام بها الشركاء في هذه الفترة تعتبر صحيحة ومنتجة للآثار، ولا يمكن التمسك اتجاه الغير ببطلان الأركان الشكلية.

الأصل أن الشركة تولد كشخص معنوي تطبيقا لأحكام المادة 417 قانون مدني بمجرد تكوينها على وجه قانوني، وهذا ما يطبق على الشركات المدنية، غير أن هذا الأصل ورد عليه استثناء قرره المشرع بمقتضى المادة 549 من القانون التجاري

مؤداه أن شركة التضامن و شركات المساهمة والتوصية البسيطة التوصية بالأسهم والمسؤولية المحدودة لا تثبت لها الشخصية الاعتبارية ،و لا يجوز لها أن تبدأ أعمالها إلا من

تاريخ الشهر في السجل التجاري

ربط المشرع حصول الشركات التجارية على الشخصية المعنوية بتقيدها في السجل التجاري، وترجع العلة في تعليق بدء الشخصية الاعتبارية للشركة على القيد في السجل التجاري إلى الرغبة في التحقق من قيام الشركة بالفعل، والذي يتأتى باقتضاء الشهر حماية للغير وضمانا لجدية تكوين الشركة.

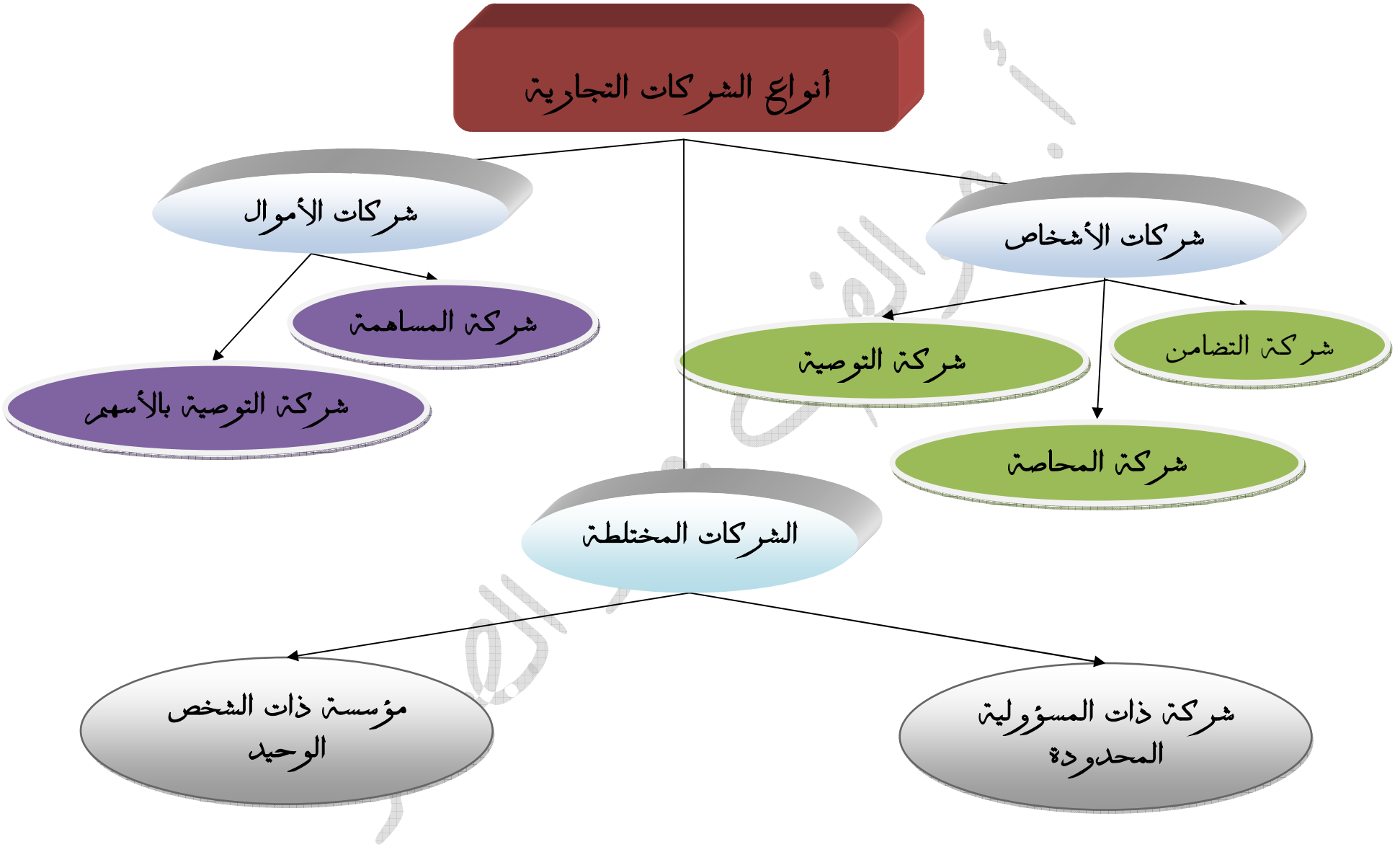
أنواع الشركات التجارية
شركات الأموال
شركة المساهمة
شركة التوصية بالأسهم
شركات الأشخاص
شركة التوصية
شركة التضامن
شركة المحاصة
الشركات المختلطة
مؤسسة ذات الشخص الوحيد
شركة ذات المسؤولية المحدودة

شركات الأشخاص

شركة التضامن

وتسمى كذلك بالشركات المغلقة، تقوم على الاعتبار الشخصي عادة ما تكون بين الأقارب كما تقوم العلاقة بين الشركاء على فكرة الثقة والمعرفة السائدة بين الشركاء

هذا النوع من الشركات النموذج الأمثل لشركات الأشخاص ذلك لانفرادها بكافة الخصائص المميزة لهذا النوع من الشركات

خصائص شركة التضامن

✓ **عنوان الشركة: اقتصار العنوان على أسماء الشركاء.** يتألف اسم شركة التضامن من أسماء الشركاء ، لكن ليس من الضروري ذكر جميع أسماء الشركاء خاصة إذا كان عددهم كبير ، فيكفي ذكر أحدهم أو أكثر مع إضافة كلمة و"شركائه" أو "شركائهم" . أو اسم العائلة مع إضافة كلمة " أولاد "،"أبناء"،أو " إخوان ".

إن توفى أو انسحب أحد الشركاء تعين في حالة استمرار الشركة حذف اسم هذا الشريك من عنوان الشركة.

✓ **المسؤولية عن ديون الشركة : شخصية وتضامنية.** تطبيقا لمبدأ التضامن المفترض في شركة التضامن، يعتبر جميع الشركاء مسؤولين عن ديون الشركة مسؤولية شخصية و على وجه التضامن ،إذ نص المشرع الجزائري على ذلك صراحة في المادة 1/551.

والمسؤولية الشخصية للشريك هي مطلقة تشمل كافة ديون الشركة كما لو كانت هذه الديون هي ديونه الشخصية، على أساس أن التوقيع على تعهدات الشركة يحصل بعنوانها الذي يتضمن أسماء الشركاء جميعا ، بالتالي يعد باطلا كل اتفاق يقضي بتحديد مسؤولية الشريك بمقدار حصته تجاه الغير ، فهو صحيح في مواجهة باقي الشركاء.

إنشاء شركة التضامن

يشترط لإنشاء شركة التضامن نفس الشروط الشكلية والموضوعية التي يجب توفرها في جميع الشركات التجارية.

ويشترط ألا يقل عدد الشركاء عن الشريكين، ولم يشترط القانون حدا أدنى من رأس المال.

أما عن الحصص فيمكن أن تكون الحصة نقدية أو عينية أو من عمل لكن لا يمكن أن تكون جميع الحصص من عمل.

التكوين القانوني لشركات الأشخاص يكون بمجرد موافقة المتعاقدين على تأسيسها وعلى سائر البنود المدرجة في عقد التأسيس، لكن لكي تكتسب شخصيتها المعنوية يجب أن تتحقق الشروط الشكلية.

ادارة شركة التضامن

كأصل إدارة شركة التضامن لكافة الشركاء بصفة مشتركة و هو ما يسمى " بالإدارة الجماعية"،حيث تقر المادة 119 ق.ت بأنه ": تعود إدارة الشركة لكافة الشركاء ما لم يشترط في القانون الأساسي على خلاف ذلك :.

لكن من الناحية الواقعية يصعب الأمر ممارسة الإدارة الجماعية خاصة عند وجود عدد كبير من الشركاء، مما يتعين تعين مدير أو أكثر لإدارة الشركة.

- **تعين المدير**

ترك المشرع كأصل عام للشركاء حرية تعين المدير الذي يكون شخص واحد أو أكثر يتم تعينه من بين الشركاء سواء في العقد التأسيسي أو في عقد مستقل لاحق.

- **طرق تعيين المدير.**

	العقد التأسيسي	عقد لاحق	طريقة العزل
شريك	مدير شريك نظامي (بعزله تحل الشركة إلا إذا وجد اتفاق مخالف)، فهو تعديل لبند فيعقد الشركة، ويجب شهر التعديل.	مدير شريك غير نظامي. (بعزله لا تحل الشركة).	عزله يتم بإجماع جميع الشركاء. (559 ت)
غير شريك	مدير غير شريك نظامي	مدير غير شريك غير نظامي	يعزل حسب الطريقة المتفق عليها

✓ **اكتساب الشركاء صفة التاجر** (م 551 ت)▪ تطبيقا لأحكام المادة 1/551 قانون تجاري، يكتسب الشريك في شركة التضامن صفة التاجر بمجرد انضمامه للشركة حتى ولو لم يسبق له أن احترف التجارة .

يرجع السبب في اعتبارهم تجار إلى أن التوقيع على معاملات الشركة يكون بعنوانها المتضمن لأسمائهم ، حيث ينبغي أن تتوفر فيهم الأهلية اللازمة لمباشرة التجارة. و من الآثار التي تتولد عن اعتبار الشركاء تجارا، أنه في حالة إفلاس شركة التضامن يفلس الشركاء، أما في حالة العكس فلا تفلس الشركة بل تحل ان لم يكن هناك شرط في العقد التأسيسي على استمرارها.

✓ **عن جواز انتقال حصص الشركاء.**

نظرا للاعتبار الشخص ي الذي يعتبر أساس الائتمان التضامني في شركة التضامن ، نجد أن المشرع قد منع الشريك المتضامن من التنازل عن حصته في الشركة كأصل عام ، لكن استثناء أجاز للشريك التنازل عن حصته لحساب شريك آخر دون الغير شريطة أن يوافق على ذلك كافة الشركاء ، وذلك استنادا لنص المادة 560 ق.ت التالي نصها " :لا يجوز أن تكون حصص الشركة ممثلة في سندات قابلة للتداول و لا يمكن إحالتها إلا برضا جميع الشركاء ،و يعتبر كل شرط مخالف لذلك كأنه لم يكن".

في حالة عدم الاتفاق على تعيين مدير و سكوت العقد التأسيس فان إدارة الشركة تعود لكافة الشركاء، وبالتالي يعتبر كل شريك مفوض في إدارة الشركة من قبل الشركاء، و له أن يباشر هذه الأعمال دون الرجوع إلى غيره مع احتفاظ باقي الشركاء بحق الاعتراض

- **سلطات المدير:** يمكن أن تكون الإدارة فردية كما يمكن أن تكون متعددة.

✓ **في حالة المدير الواحد**: يستأثر بكل أعمال الإدارة المحددة في القانون الأساسي أو في عقد تعين المدير ، و عند عدم تحديدها فهو يتولى القيام بجميع التصرفات التي تدخل في موضوع الشركة (554 ت).

✓ **في حالة تعدد المديرين: تحدد في العقد التأسيسي اختصاصات كل مدير.**

✓ **في حالة الإدارة الجماعية: من قبل جميع الشركاء.**

تتخذ في الحالتين الأخيرتين القرارات بالإجماع أو الأغلبية، ويلتزم كل مدير بعرض أعماله على الشركاء للتصويت.

أما إذ لم يتم تحديد سلطات كل مدير فهذا يعني أن لكل مدير القيام بكافة أعمال الإدارة لصالح الشركة، ويحق لكل واحد منهم المعارضة على تصرفات باقي الشركاء.

- **حماية الغير وفق قواعد التسيير:** في ظل اعتبار المدير ممثلا عن الشركة يتصرف باسمها و لحسابها، تعد جميع التصرفات المبرمة من طرفه في حدود سلطاته تكون منتجة لآثارها القانونية (01/555 ت).

كما تكون الشركة مسؤولية تجاه الغير عن جميع الأعمال التي يقوم بها المدير أو المديرين، ومن ثم يسأل المدير في مواجهة الشركة والشركاء عن مخالفته لبنود الاتفاقية ، ولا يحتج على الغير بالشروط الاتفاقية المحددة لسلطاته (04/555 ت).

صفوة القول: الشركة مسؤولة أما الغير حسن النية (الذي **لا** يعلم بأن هناك تحديد للصلاحيات) عن جميع الأعمال حتى ولو خالف المدير أو المديرين البنود الاتفاقية، أما الغير سئ النية فالشركة غير مسؤولة اتجاهه.وهنا يمكن للغير مسائلة المدير على أساس المسؤولية التقصيرية.

- **انقضاء الشركة:** تنقضي شركات التضامن بأسباب الانقضاء العامة لجميع الشركات.

أما عن أسباب الانقضاء الخاصة: فتنتهي الشركة بوفاة أحد الشركاء ما لم يكن هناك نص مخالف لذلك في القانون الأساسي (562 ت)، وفي حالة وجود ورثة قصر تتحول الشركة الى شركة توصية بسيطة طوال مدة قصرهم، لأنهم لا يسألون إلا بقدر أموال مورثهم.

في حالة إفلاس أحد الشركاء أو منعه من ممارسة التجارة أو فقدان أهليته، تنحل الشركة، ما لم ينص القانون الأساسي على استمرارها أو يقرر باقي الشركاء ذلك بالإجماع ، وفي حالة الاستمرار تعين حقوق الشريك والواجب أداؤها. (563 ت)

شركة التوصية البسيطة

لا تختلف شركة التوصية البسيطة عن شركة التضامن فهي تسري عليها نفس الأحكام المتعلقة بشركة التضامن من حيث التكوين والانقضاء ، لكن ما يميز هذا النوع من الشركة عن شركة التضامن الطابع ألازدواجي لمركز الشركاء من جهة ، وانفرادها بقواعد خاصة من حيث تحديد مسؤولية الشريك الموصي و تسيرها

✓ **الطابع الإزدواجي لمركز الشركاء**: .هذه الازدواجية تتمثل: في أن اسم شركة التوصية البسيطة يتكون من اسم واحد من الشركاء المتضامنين مقرونا بما ينبئ عن وجود شركة، و لا يجوز أن يتكون من اسم أحد الشركاء الموصين فإذا اشتمل اسم الشركة على اسم شريك موص مع علمه بذلك اعتبر في مواجهة الغير شريكا متضامنا في المعاملة التي يظهر فيها اسمع في العنوان.

كما يخضع الشركاء المتضامنين لنفس الأحكام المقررة للشريك في شركة التضامن من حيث التمتع بالصفة التجارية،و كذا من حيث التضامن بين الشركاء كما أن الحصص يمكن أن تكون من عمل بالنسبة للشريك المتضامن ، أما بشأن الشركاء الموصون فهم يخضعون لأحكام خاصة أقرتها قواعد شركة التوصية ضمانا لحماية الغير فبما أن مسؤوليتهم محدودة في حدود الحصص التي قدموها فبالتالي يعد باطلا كل اتفاق يقضي بتحديد مسؤولية الشريك بمقدار حصته تجاه الغير ، فهو صحيح في مواجهة باقي الشركاء.

✓ **عنوان الشركة:** يتكون من أسماء الشركاء المتضامن

	الشريك المتضامن	الشريك الموصى
المسؤولية	مسؤوليته مسؤولية تضامنية وغير محدودة	مسؤوليته مسؤولية محدودة في حدود الحصة
الصفة التجارية	يكتسب الصفة التجارية	لا يكتسب الصفة التجارية
نوع الحصص	يمكن أن تكون الحصة من عمل	لا يمكن أن تكون الحصة من عمل
العنوان	يتكون من أسماء جميع الشركاء المتضامنين أو أحدهم	لا يمكن أن يظهر اسم أحد الشركاء الموصون وإلا اعتبر بالتضامن عن جميع ديون الشركة (المادة 563 مكرر2 ف 2 قانون تجاري) إذا كان يعلم بوجود اسمه في العنوان
الإدارة	إما جماعية أو فردية للشركاء المتضامنين أو لشخص أجنبي عن الشركة.	لا يمكن للشريك الموصى أن يقوم بالإدارة الخارجية، وإلا كان مسؤولاً بالتضامن مع الشركاء المتضامنين عن الالتزامات الناشئة عن عمله الإداري ويصبح مسؤولاً عن الديون الناشئة عن هذا العمل حتى في أمواله الخاصة. لكن يمكن أن يشارك في الإدارة الداخلية يشترك في مداولات الشركة، أو في الإشراف و الرقابة على أعمالها، وفحص ميزانيتها ...الخ
التنازل عن الحصص	الأصل أنه لا يمكن التنازل إلا بموافقة كل الشركاء غير أنه يمكن الاشتراط في القوانين الأساسية ما يأتي: ✓ يمكن للشريك المتضامن التنازل عن جزء من حصصه إلى شريك موص أو إلى شخص أجنبي عن الشركة بموافقة كل الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين الممثلين أغلبية رأس المال.	الأصل أنه لا يمكن التنازل إلا بموافقة كل الشركاء غير أنه يمكن الاشتراط في القوانين الأساسية ما يأتي: ✓ يمكن التنازل عن حصص الشركاء الموصين بكل حرية بين الشركاء. ✓ يمكن التنازل عن حصص الشركاء الموصين إلى الأشخاص الأجانب عن الشركة بموافقة كل الشركاء المتضامنين والشركاء الموصين الممثلين أغلبية رأس المال.
الأسباب الخاصة للانقضاء	في حالة وفاة أو إفلاس الشريك المتضامن الوحيد أو منعه من ممارسة مهنته التجارية، في حالة ما إذا كان ورثته قصرا في هذه الحالة تنقضي الشركة.	

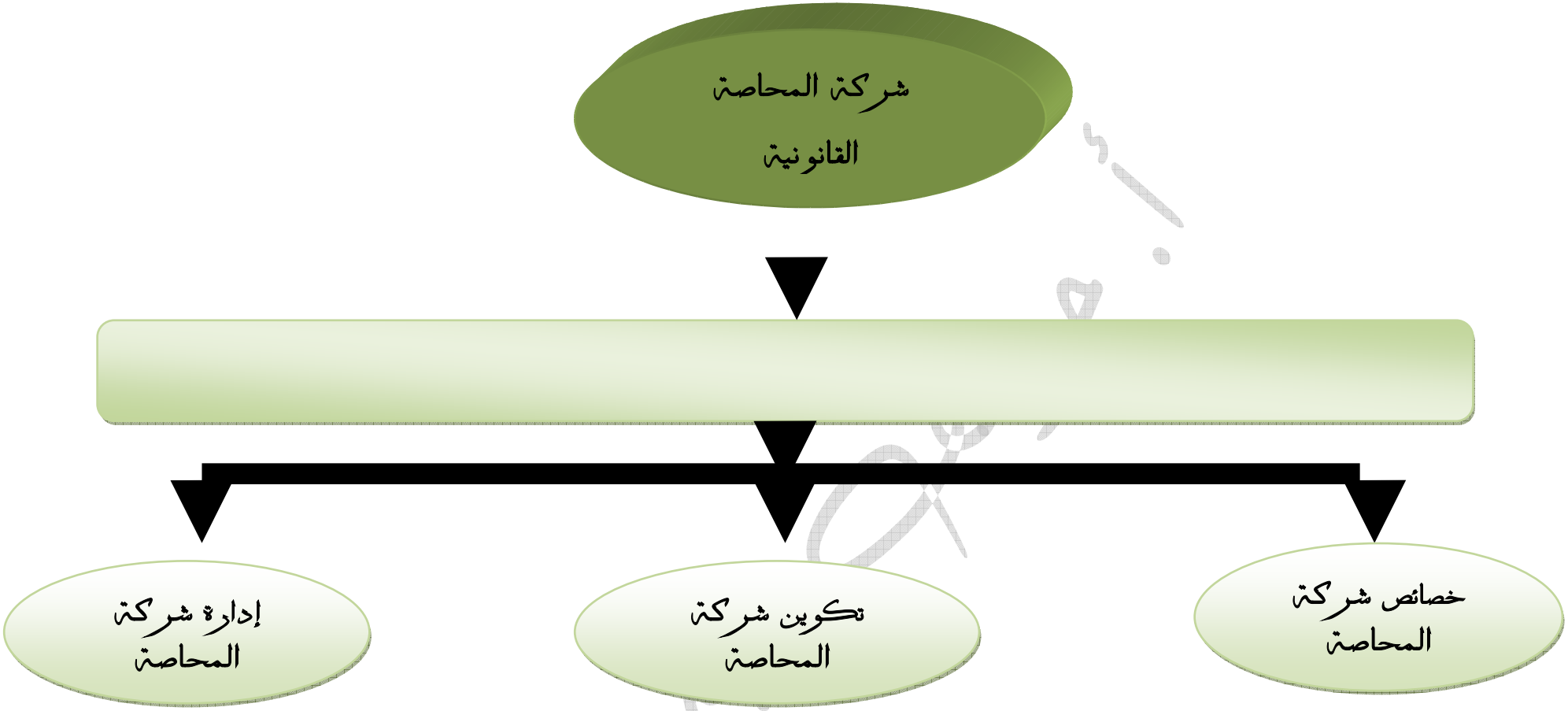
شركة المحاصة
القانونية
إدارة شركة
المحاصة
تكوين شركة
المحاصة
خصائص شركة
المحاصة

الشركات المختلطة

كيفت في وقت ما على أساس أنها شركة أموال. لكن الفقه الحديث قد أضفى عليها **الطابع المختلط** ،إذ ذهب بعض الفقه إلى اعتبارها وسط بين النوعين بين شركات الأشخاص و الأموال،على أساس أنها تجمع في ثناياها بين– خصائص شركات الأشخاص ومزايا شركات الأموال.

شركة ذات المسؤولية المحدودة (ش.ذ.م.م)

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة ألمانية المنشأ،عرفت في التشريع الألماني سنة 1892 ،تحت إسم « Gesellschaft mit beschankter haftung » أو اختصارا (G.M.B.H) أي الشركات ذات المسؤولية المحدودة للشركاء. نص عليها التشريع الجزائري في القانون التجاري الصادر في 1975 ونضمها في المواد من المادة 564 إلى المادة 591 تجاري، أدخل المشرع من خلال قانون 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر2015 والمتعلق بالقانون التجاري عدة تعديلات خاصة بالشروط المتعلقة بإنشاء وتنظيم الشركة ذات المسؤولية المحدودة ،خاصة فيما تعلق بالحد الأدنى لرأس المال المفروض وطبيعة مساهمة الشركاء، قصد توفير قدر من المرونة لتبسيط انشائها وتحقيق زيادة في رأس مالها،تتكون من شريكين وحتى من شريك واحد مند صدور قانون 09 نوفمبر1996 أصبح ممكنا إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة بشخص واحد ،وتسمى « الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة » (E. U. R. L).

خصائص ش.ذ.م.م

✓ **عدد الشركاء:** هي شركة ذات طبيعة خاصة إذ تعتبر شركة أشخاص بين الشركاء و شركة أموال بين الدائنين،تتكون كأصل من شريكين أو أكثر ،ولا يزيد عدد الشركاء فيها عن 50 شريك بعد أن كان 20 قبل تعديل 2015،

واستثناءا أجاز المشرع إنشاء شركة ذات المسؤولية المحدودة بشخص واحد.

✓ **مسؤولية الشركاء:** على خلاف شركة التضامن مسؤولية الشركاء محدودة عن كافة الديون بقدر حصتهم في رأس مال الشركة ، فإذا أفلست الشركة لا يؤدي الا إفلاس الشركاء الذين لا يكتسبون الصفة التجارية.

استثناءا: يكون الشركاء الذين قدموا حصتهم العينية وقدروها بأنفسهم مسؤولون مسؤولية تضامنية اتجاه الغير لمدة 5 سنوات من تاريخ دخولهم الشركة، كما أن الأعضاء المسيرون يكتسبون الصفة التجارية.

✓ **اسم وعنوان الشركة**: يتألف اسمها من(ش.ذ.م.م) وهو غرضها، واسم واحد من الشركاء أو أكثر+ عبارة شركة ذات مسؤولية محدودة أو الأحرف الأولى لها أي (ش.ذ.م.م) + بيان رأس مالها. وفي حالة غياب هذه البيانات اعتبرت شركة تضامن في هذه الحالة.

التنازل عن الحصص

✓ **التنازل عن الحصص لشخص أجنبي:**

أقل من03 أشهر	03 أشهر قابلة للتجديد لفترة لا تتجاوز 06 أشهر أخرى من المدير بطلب يقدم للقضاء	
تبليغ الشركة والشركاء برسالة موصى عليها بقرار التنازل للغير، يجب موافقة الشركاء الذين يمثلون ¾ رأس المال. (السكوت يعد قبولا للإحالة).	في حالة رفض الشركة التنازل للغير، تمنح مدة للشركاء لشراء الحصة، وتمنح 03 أشهر إضافية لاستكمال إجراءات شراء الحصة أو عن طريق تخفيض رأس مالها في حدود حصة الشريك المرغوب في إحالتها.	في حالة انتهاء الأجل 06 أشهر، ولم تقم الشركة بأي حال، جاز للشريك التصرف في حصته كيف ما يشاء

أهم ما جاء به القانون 20/15 المعدل للقانون التجاري		
	قبل التعديل	بعد التعديل
إلغاء الحد الأدنى لرأس مال الشركة الم (566 ت)	لا يجوز أن يكون رأسمال الشركة ذات المسؤولية المحدودة أقل من 100.000دج. ويقسم الرأسمال إلى حصص ذات قيمة متساوية مبلغها 1.000 دج على الأقل	لا يوجد تحديد للحد الأدنى لرأس المال، إذ يمكن إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة بـ 1دينار رمزي
اكتتاب وتحرير المساهمات نقدا (الم 567 ت)	إلزامية الاكتتاب الكامل لجميع الحصص وتحرير دفع قيمتها كاملة عند التأسيس سواء كانت عينية أو نقدية	إلزامية الاكتتاب الكامل لجميع الحصص العينية وتحرير دفع قيمتها كاملة عند التأسيس. أما الحصص النقدية يجب أن تدفع قيمة لا تقل عن خمس(5/1) مبلغ الرأسمال التأسيسي، ويدفع المبلغ المتبقي على مرحلة واحدة أو عدة مراحل بأمر من مسير الشركة وذلك في مدة أقصاها خمس (5) سنوات من تاريخ تسجيل الشركة لدى السجل التجاري.
تقديم حصة عمل (المساهمات الصناعية)	لا يمكن أن تكون الحصة من عمل	يمكن أن تكون الحصة من عمل (الم **567** ت).
رفع الحد الأقصى لعدد الشركاء	اشتراط عشرين(20) شريكا كحد أقصى	اشتراط عشرين(50) شريكا كحد أقصى.
منح حماية للشركاء	نصت المادة **567** مكرر1: على حماية خاصة للشركاء منحهم خلالها ضمان استرجاع أموالهم المودع لدى الموثق، في حال عدم تأسيس الشركة بعد مرور(6)أشهر ابتداء من تاريخ إيداعها، كما وضع لهم استثناءا ،مكنهم من خلاله اللجوء الى القضاء لاسترجاعها في حال تعذر ذلك بالطرق العادية.	

إدارة ش.ذ.م.م

- ✓ **التعيين**: يدير ش.ذ.م.م مدير أو مديرين، يتم تعيينهم في القانون الأساسي أو بعقد لاحق، كما يمكن أن يكون من الشركاء أم الغير (الم **576** ت)، ويجب أن يكون المدير شخصا طبيعيا كامل الأهلية، ويجب التنويه الى أن المدير أو المديرين يكتسبون صفة التاجر سواء شريك أو أجنبي (الم 31 من الأمر رقم 07/96 المتعلق بالسجل التجاري).
- ✓ **السلطات**: (الم 577 ت): تتمثل هذه الصلاحيات في:
  - **تحدد في العقد التأسيسي بين الشركاء وفي حالة سكوت هذا القانون يجوز له القيام بجميع أعمال الإدارة لصالح الشركة (الم 554 ت).**
  - **أما في علاقته مع الغير، يكون للمدير صلاحيات أوسع للتصرف باسم الشركة، وتبقى الشركة مسؤولة بكافة تصرفاته حتى أما تلك التصرفات التي لا تدخل في نطاق موضوع الشركة ما لم يثبت أن الغير سيئ النية (كان يعلم بتجاوز الصلاحيات).**
  - **يرأس الجمعية العامة للشركاء.**
- ✓ **العزل**: **يكون بقرار من الشركاء الممثلين من ½ رأس المال، كما يمكن عزله عن طريق القضاء لسبب جدي، وفي حالة التعسف في العزل يمكنه المطالبة بالتعويض.**
- ✓ **المسؤولية**: **مسؤولية شخصية أو تضامنية عن مخالفة أحكام القانون التجاري، كما يمكن أن تكون جزائية نتيجة للاختلاس أو توزيع أرباح صورية.**

- ✓ **التنازل عن الحصص لأحد الشركاء:**

لا يشترط هذا التنازل موافقة باقي الشركاء لأنه معروف لديهم.

- ✓ **التنازل عن الحصص للأزواج والفروع:**
  - القاعدة أن الحصص قابلة للانتقال عن طريق الإرث كما يمكن الإحالة بكل حرية بين الأزواج والأصول والفروع.
  - استثناء يجوز إدراج شرط مخالف في العقد التأسيسي بأن يتم القبول ضمن الشروط المنصوص عنها، ولا يجوز أن تكون أكثر مما نص عنها في المادة 571 السالفة الذكر (هنا نفس إجراءات التنازل عن الحصص للشخص أجنبي).

المؤسسة ذات الشخص الوحيد

أ. مولاني عبد الصمد

شركات الأموال

شركة المساهمة
المواد 592 وما بعدها

ما يميز شركة الأموال أنها تقوم على الاعتبار المالي ولا يكون فيها اثر لشخصية الشريك،فالعبرة هو فيما يقدمه كل شريك من مال ، لذا لا تتأثر الشركة بما قد يحصل للشريك من وفاة و إفلاس أو غيرها ، ومن أشكالها شركات المساهمة التي تعتبر أهم نموذج لشركات الأموال

تلك التي ينقسم رأس المال فيها إلى أسهم متساوية القيمة و قابلة لتداول بالطرق التجارية،و تعد من الشركات التجارية الأكثر تطورا وانتشارا في العصر الحديث حيث اتسع نطاقها في انجاز المشروعات التجارية والصناعية، لقدرتها على تجميع رؤوس الأموال واستقلالها عن المساهمين.

خصائص شركة المساهمة

- ✓ من شركات المفتوحة الدخول والخروج إليها يتم بسهولة.
- ✓ الطابع النظامي للشركة: تدخل المشرع بطريقة آمرة في تنظيم شركات المساهمة بهدف حماية الادخار العام والمصالح الوطنية، حيث قيدت الحرية التعاقدية وازدادت القواعد المتعلقة بالنظام العام، وأصبح التعاقد يتم وفقا لنظام محدد.
- ✓ اسم الشركة: يتكون من الغرض الذي أنشأت من أجلها بالإضافة إلى شكلها ومقدار رأس مالها، كما يمكن أن يحتوي أسمها على اسم شريك أو أكثر.
- ✓ الحد الأدنى لعدد الشركاء: هو 07 وإذا قل عن هذا العدد يجب تصحيحها او تحويلها إلى شركة ذ.م.م.
- ✓ لا يمكن أن تكون الحصة من عمل.
- ✓ رأس مالها يقسم الى أسهم متساوية القيمة.
- ✓ المسؤولية المحدودة للشرك، وعدم اكتسابه صفة التاجر إلا المسيرون.
- ✓ التنظيم الدقيق لأجهزة التسيير والرقابة الداخلية والخارجية.
- ✓ الأجهزة الموجودة في الشركة بالإضافة إلى أجهزة التسيير، هناك جمعيات المساهمين التي تتكون من جميع المساهمين (العادية وغير العادية).

إجراءات التأسيس

التأسيس باللجوء العلني للادخار (التأسيس المفتوح أو المتتابع)	التأسيس دون اللجوء العلني للادخار (التأسيس المغلق أو المباشر)
1. عقد الشركة الأساسي: تتلخص إجراءاته: ✓ يجب أن يكون رأسمال المساهمة بمقدار (5) ملايين دينار. ✓ يطرح المؤسسون الاكتتاب في رأسمال الشركة بكامله ✓ يحرر الموثق مشروع القانون الأساسي للشركة (لا يقصد به عقد شركة المساهمة) وتودع نسخة منه لدى السجل التجاري خلال 6 أشهر من تاريخ إبرام مشروع القانون الأساسي، ثم يقوم في وقت لاحق بناء على تقديم بطاقات الاكتتاب أن الدفعات المصرح بها تطابق المبالغ المودعة لديه أو لدى مؤسسة مالية مؤهلة قانونا. 2. **نظام الشركة الأساسي**: بعد غلق الاكتتاب يستدعي المؤسسون والمكتتبون للجمعية العامة التأسيسية التي تبث فيها بأن رأسمال المكتتب به تمام وأن مبلغ الأسهم مستحق الدفع لتبدي رأيها في المصادقة على القانون الأساسي الذي لا يقبل التعديل إلا بإجماع آراء المكتتبين.. وفي حالة عدم الموافقة الصريحة عليه من مقدمي الحصص المشار اليها بالمحضر تعد الشركة غير مؤسسة.	✓ يجب أن يكون رأسمال المساهمة بمقدار (1) مليون دينار. ✓ في هذا النوع من التأسيس يكون من المؤسسين فقط، لذلك لا تطرح الأسهم للاكتتاب بل يقصر تكوين رأسمال من أموال المؤسسين فقط لذلك لم يشترط المشرع إلا (1) مليون دينار فقط. ✓ كذلك لا وجود للجمعية العامة التأسيسية بل يتم مباشرة عقد جمعية عامة عادية.

إدارة شركة المساهمة

أجهزة إدارة شركة في النمط التقليدي للإدارة	أجهزة إدارة شركة في النمط الحديث للإدارة (المرسوم 08/93)
1. رئيس مجلس الإدارة: له نوعان من الصلاحيات: صلاحيات عامة باعتباره عضوا في مجلس الإدارة وهنا سلطات الرئيس حددتها المادة 638 ت،والملاحظ على هذه المادة أنها تكرار لاختصاصات مجلس الإدارة ككل ➢ صلاحيات خاصة تمثيل الشركة أمام الغير باعتباره رئيسا ➢ يسمى بالرئيس المدير العام PDG ويمكن أن يقترح مدير أو مديران عامان على مجلس الإدارة المخول بتعيينهما لمساعدته في مهامه يحدد لهم مهامهم تحت مسؤوليته والذي يقوم بتعيينهم هو مجلس الإدارة. **2. مجلس الإدارة**: عدد أعضائه من 03 إلى 12 عضو، يمكن لعضو مجلس الإدارة أن يكون شخص طبيعي أو معنوي، لكن يجب أن تتوفر فيه صفة المساهم في العضو، ويجب أن يكون أعضاء المجلس ككل حاملي لأسهم الضمان والتي تمثل 20 % من مجموع الأسهم وذلك لضمان حسن عمل المجلس، لكن وعلى الرغم من اشتراط أسهم الضمان إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة ايجابية على عمل المجلس مما اضطر بالمشرع إلى إضفاء الصفة التجارية لكل أعضاء مجالس الإدارة والرقابة في الشركات التجارية لحث هذه المجالس على السير الحسن (الم 31 من الأمر 96-07). ✓ **له نوعان من الصلاحيات:** ➢ صلاحيات الإدارة والتي يشترك فيها حتى رئيس مجلس الإدارة (الم 622 ت)، اذ أن مجلس الإدارة يتمتع بسلطات عامة لتسيير الشركة باعتباره الجهاز التنفيذي فيها، لكن هذه السلطة ليست مطلقة بل تصطدم بقيود منصوص عليها في القانون و أخرى نظامية منصوص عليها في القانون الأساسي. ➢ وصلاحيات الرقابة يراقب أعمال الرئيس، كما أنه هو المخول بانتخاب و عزل رئيس مجلس الإدارة،	هذا التنظيم الجديد يعتبر فقط حالة جديدة لتسيير شركات المساهمة. **1. مجلس المديرين:** من 03 إلى 05 عضو الإدارة جماعية بالاتفاق يتم تعيينهم من قبل مجلس المراقبة الذي يسند رئاسة هذا المجلس لأحدهم، وهو من له حق إنهاء المهام هو الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس المراقبة. و يشترط أن يكونوا جميعاً أشخاص طبيعيين (الم 644 ت). يتمتع مجلس المديرين بسلطات واسعة للتصرف باسم الشركة في كل الظروف، وعليه أن يمارس هذه السلطات في حدود غرض الشركة مع التقيد بالسلطات التي خوّلها القانون لمجلس المراقبة و جمعيات المساهمين،وإذا حدث أن تجاوز حدود سلطاته تبقى الشركة في علاقتها مع الغير ملتزمة بهذا التصرف،مع ملاحظة أن أعمال التصرف كالتنازل عن العقارات أو إعطاء ضمانات عملية أو شخصية فهذه التصرفات تتطلب ترخيص مسبق و صريح من قبل مجلس المراقبة،و ذلك حسب الشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للشركة. **2. مجلس المراقبة:** من 07 إلى 12 عضو هم حاملي أسهم الضمان. تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس المراقبة في المراقبة الدائمة لتسيير الشركة من طرف مجلس المديرين، وتتطلب هذه الرقابة التأكد المسبق للحسابات. كما يجب على أعضاء مجلس المراقبة أن يحوزوا على أسهم الضمان الخاصة بتسييرهم 20%. ويجوز أن يكون عضواً في مجلس المراقبة الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي على السواء،مع ملاحظة أنه لا يجوز لعضو مجلس المراقبة الانتماء إلى مجلس المديرين. ملاحظة: يحدد القانون الأساسي النمط التي تسير عليه الشركة وفي حالة السكوت فالتسيير يكون بالنمط التقليدي.

هام

سبب استحداث النمط الحديث في الإدارة هو العيوب التي وجدت في النمط التقليدي، إذ أراد المشرع أن تصبح الإدارة جماعية في يد مجلس المديرين بعدما كانت فردية في يد رئيس مجلس الإدارة، كما أراد فصل الإدارة عن الرقابة التي كان يقوم بها مجلس الإدارة، إذ أصبح مجلس المديرين يقوم بالإدارة ومجلس المراقبة له صلاحيات الرقابة.

النظام العام في شركة المساهمة

يقوم على مبدأين:.

1. **مبدأ التسلسل**: الجهاز الأدنى درجة يخضع للجهاز الأعلى درجة مثلا رئيس مجلس الإدارة يخضع في صلاحياته لمجلس الإدارة وهذا الأخير ويخضع لجمعية المساهمين.

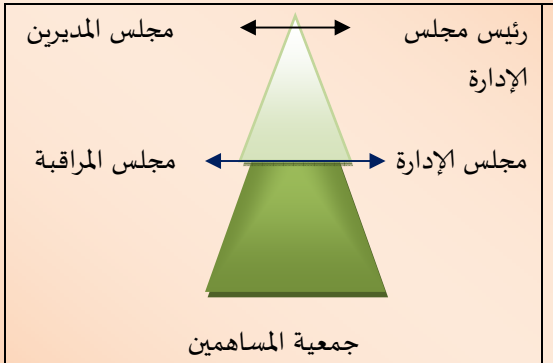

2. مبدأ الفصل بين السلطات: لا يمكن لجهاز أن يفوض جميع صلاحياته لجهاز آخر كل جهاز مستقل عن الجهاز الأخر، يمكن أن يكون تفويض جزئي وليس كلي، لأ هذا الأخير يؤدي بالقضاء على احد الأجهزة وهنا مخالفة للنظام العام داخل شركة المساهمة

رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المديرين

بينهم تفويض جزئي في الصلاحيات وليس كلي

جمعية المساهمين

مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة

جمعيات المساهمين

الجمعية العامة العادية	الجمعية العامة غير العادية
✓ لاكتمال النصاب القانوني للاجتماع يجب حضور ¼ المالكين لرأس المال الدعوة الأولى ولا يشترط أي نصاب في الدعوة الثانية. ✓ اجتماعاتها دورية مرة على الأقل في السنة. ✓ تبث الجمعية في القرارات بالأغلبية من الأصوات المعبر عنها. ✓ تختص بجميع الصلاحيات العادية التي تهم حياة الشركة غير تلك المذكورة في المادة 674 ت، مثل تعيين القائمين بالإدارة. ✓ يرجع حق التصويت المرتبط بالسهم إلى المنتفع في الجمعيات العامة العادية	✓ النصاب القانوني لصحة الاجتماع يجب حضور ½ أو ممثليهم المالكين لرأس المال على الاقل في الدعوة الأولى و ¼ في الدعوة الثانية ويجوز تأجيل الاجتماع الثاني الى شهرين على الأكثر ان لم يتحقق النصاب مع بقاء هذا النصاب في هذا الاجتماع. ✓ تبث الجمعية في القرارات بأغلبية **الثلثين** من الأصوات المعبر عنها. ✓ هي الوحيدة المخولة بتعديل القانون الأساسي للشركة، كما تختص في المسائل التي تهم حياة الشركة (الم 674 ت) غير أن انعقاد الجمعية يصبح ضرورياً في حالة خسارة الشركة لأكثر من ثلاثة أرباع (4/3) رأس مالها. ✓ يرجع حق التصويت المرتبط بالسهم الى مالك الرقبة في الجمعيات العامة غير العادية.

ينعقد اختصاص دعوة الجمعية العامة للانعقاد لمجلس الإدارة أو مجلس المديرين،غير أن هناك حالات استثنائية ، ينعقد الاختصاص لجهات أخرى؛ وهي:

1. مندوبي الحسابات: في حالة الاستعجال، طبقاً لنص المادة 715 مكرر 4 فـ6 ت؛
2. المصفي: و ذلك في ظرف ستة (6) أشهر من تعيينه (المادة 787 تجاري)؛
3. هيئة المراقبة: إن وجدت،أو من طرف وكيل معين بقرار قضائي بناءاً على طلب كل من يهمه الأمر (المادة 787 تجاري)؛

الأوراق المالية التي تصدرها الشركة

الفرق بين السهم والسند	
السهم	**السند**
✓ يمثل حصة. ✓ حامل السهم شريك وله حقوق في الشركة ✓ حامل السهم يمثل ملكية ولا يرد الا عند انقضاء الشركة وتصفيتها. ✓ يتحصل حامل السهم نصيب من الربح يتحمل الخسارة. ✓ لحامل السهم ضمان عام على الشركة.	✓ يمثل قرض. ✓ يعتبر دائنا. ✓ هو قرض مستحق الدفع. ✓ يتحصل على فائدة ثابتة. ✓ هم يسترجعون أولا أموالهم بفوائدها قبل حملة الأسهم